

واجتماعية في «الضفة»

المحدودة» تشير إلى كيفية استحالة فلسطين إلى نسخة محدودة للغاية (delimited) من دولة فلسطينية، ذات سلطات اقتصادية وسياسية مكبلة، تتميز بصفات اسمية للدولة، بل وقائمة في بعض مناطق سلطة رام الله المحدودة فحسب (ننصح القارئ العودة إلى مؤلف إعلان بـ



«أكبر سجن في العالم/ The Biggest Prison on Earth»، وعرضنا المنشور في صفحة ثقافة بتاريخ 2017/12/02.

في الحقيقة، إن قيادات منظمة التحرير، و«فتح» تحديداً وبالتالي قيادات سلطة رام الله، تفهم الدولة على أنها نشيد وعضوية بعض المنظمات الدولية وحرس الشرف وعلم وبطاقات (VIP) لا أكثر، وهذا الكلام لنا، مع أن الكاتب يدين دوماً ممارسات قيادات فتح السياسية والاقتصادية.

أما «شركة فلسطين المحدودة»، فمرتبط، دوماً بحسب تعبيرات الكاتب، بالبنية المؤسساتية لهذا الفلسطين الشركة المحدودة للغاية كما تبنتها الأطراف الداعية لها. هذه «الفلسطين» الشركة المحدودة يمكن وصفها، على نحو عام، بأنها نهاية الشوط العملياتي للمناحين الغربيين المرتبط بالتطوير المزعوم و«بناء السلام» و«بناء الدولة»، حيث يمارس هذا الكيان دور شركة محدودة (Ltd.)، يشارك فيها مستثمرون عالميون أو إقليميون، ينتج مالكي الأسهم فيها أرباح مالية مباشرة أو غير مباشرة، لتسهيل جنبها عائدات سياسية وإدارية وأمنية.

الكاتب بحث العوامل الثلاثة الفاعلة في السياسات النيوليبرالية وأوصلت الوضع الكارثي الحالي على النحو الآتي:

الجزء الأول خصصه الكاتب للحديث في الأرضية النظرية والتاريخية وبالتالي مساعدة القارئ في معرفة المقصود بالنيوليبرالية ومسائل «بناء الدولة» و«بناء السلام» وكذلك نقل المعلومات العامة التاريخية الاقتصادية والسياسية وأهداف المشاركين فيه.

الجزء الثاني خصصه الكاتب للحديث في مرحلة بناء السلام النيوليبرالي الممتد في ظنه من عام 1993 إلى عام 2000. ويوضح مخطط كيفية تطبيق المفاهيم النظرية التي وضعت في الجزء الأول في مناطق سيطرة سلطة رام الله.

الجزء الثالث يتفحص مرحلة بناء الدولة النيوليبرالية، وكيف أن نماذج السياسات المصاغة كافة تم تعديلها وإعادة صياغتها

والتطوير.

ونحن نقصد هنا كوريا الجنوبية بالذات، إذ نستبعد تاوان، نظراً لضيق مساحة العلاقات الاقتصادية الرسمية أو المباشرة معها، لعدم اعتراف العرب -وسائر العالم- رسمياً بها وللعلاقة الوثيقة بمصر بالذات

–عوامل تاريخية- مع الصين الشعبية الأم. أما كوريا الجنوبية فعلاقتها الاقتصادية مع مصر قوية؛ سواء على صعيد المبادلات التجارية (مبادلة القطن والبتترول بالالكترونيات الاستهلاكية). أو على صعيد الاستثمارات (خاصة في صناعة التجميع للتلغزيون والسيارات).

لذلك ستحاول منشآت كوريا الجنوبية عابرة الجنسيات في صناعتها التلفزيون والسيارات بالذات (دايو، سامسونج، غولد ستار، هيونداي) أن تؤخر تعميق التصنيع في مصر في هاتين الصناعتين، وأن تعيق دخولها إلى الأسواق الصناعية الرئيسية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية واليابان، وذلك بوسائل متعددة من بينها توسيع هامش الميزة التنافسية الكورية في الأسواق العربية، خاصة في المجال السعري؛ بخفض أسعار المنتجات الكورية، ولو بالإغراق.

ولذا يجب أن تكون هناك سياسة صناعية – تجارية قوية للبلدان العربية المعنية، تشرف على وضعها الهيئات أو الوكالات المختصة (وزارات الصناعة – هيئات الاستثمار... الخ)، وبحيث تعطى حوافز محسوبة للمنشآت التي تخوض المنافسة في مجال الصناعات الناضجة والنامية بالتعميق الصناعي – التكنولوجي، وتصنع بدائل للإمداد بالمدخلات والمكونات اللازمة، خاصة المكونات كثيفة البحث والتطوير.

يترتب على ما سبق مباشرة: أنه إذا كان لنا أن نرتب أولوياتنا في البلدان العربية، وخاصة جمهورية مصر العربية، وذلك في مواجهة آسيا، فلتكن

ورسمها في ظل ما يسمى ببناء السلام. ولنا عودة إلى هذه الأجزاء.

من الأمور النظرية التي يطرحها الكاتب معنى مفهوم «السلام الليبرالي»، والذي يؤدي، من منظور المتبنين له، والقائم على القناعة بأنه يضع الأسس السياسية والتنظيمية والاقتصادية الواجب معالجتها. فمن منظور الدول المشاركة في بناء السلام فإن السلام الاقتصادي سيؤدي إلى سلام وإنهاء الأزمات.

«بناء السلام»، في منظور الفاعلين، مرتبط ببناء الدولة، وهم يدعمون عملية تسعى إلى تطور الشروط والقيم والتصرفات التي تدعم السلام وتطور اقتصادي اجتماعي دائم. وبما أن البنك الدولي مشارك في هذه العمليات المزعومة، فإن بناء السلام مرتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء المؤسسات وفق النمط النيوليبرالي.

لكن تأثير النيوليبرالية في حركة التحرر الوطنية الفلسطينية يطابق ما يراه المرء في تطبيقه في أقاليم أخرى، لكنه أكثر تدميراً في المناطق الفلسطينية موضوع البحث بسبب خصوصياتها. النيوليبرالية تعني اللامركزية وشبه غياب للدولة، فكيف الحال إذن بأراض لم تعرف معنى الدولة أصلاً وخاضعة لاستعمار استيطاني!

الكاتب يتطرق، أيضاً، ضمن أمور عديدة مهمة، إلى دور الأردن وتغلغل الرأسمال من هناك في مناطق الاستعمار الاستيطاني منذ عام 1967، أو «الضفة الغربية». هذا التغلغل الذي بدأ بدعم نشيط من قيادات منظمة التحرير، أي من سلطة المقاطعة، يمهّد الطريق أمام ما يسمى الحل الأردني.

الحقيقة هي أن مجرم الحرب اسحاق رابين، الذي وقع على اتفاقيات أوسلو، أعلن على نحو صريح غير قابل للتأويل بأن هدف هذه الاتفاقيات ربط الدولة العنيدة بنظام عمان. بل إن المراقبين يرون أن اتفاق أوسلو شكل لأزمة مسبقة لاتفاقيات وادي عربة. وقد أوضح الجنرال رابين أن اتفاقيات أوسلو لم تشكل خيانة لنظام عمان، بل إنها وضعت أسس الحل الدولتين، أي كيان العدو والأردن، وأقل من دولة فلسطينية

أولوية تعاملنا موجهة إلى اليابان لا إلى كوريا الجنوبية. فالنابان ليست منافسة لنا بأي حالة على السلسلة الصناعية – التكنولوجية للصناعات الناضجة والنامية محل الاعتبار، إذ هي دولة تركب «القمة» العالية للتكنولوجيا.

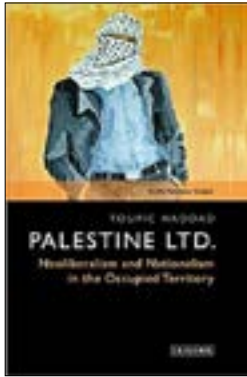
وقد قامت المنشآت اليابانية – في وقت سابق - بتزويد منشآت كوريا الجنوبية ببعض التكنولوجيات الأعلى تقدماً، كما هو الحال بين «هيتاشي» و«غولد ستار»، وبين «توشيبا» و«سامسونج»، وبين «هوندا» و«هيونداي». لذلك يمكن أن تعتمد الدول العربية على المنشآت اليابانية في الدخول إلى طرف عال من السلسلة الصناعية – التكنولوجية للصناعات الناضجة.

الشعار الرئيسي هنا إذن هو: اليابان لا كوريا الجنوبية أو على الأقل: اليابان قبل كوريا الجنوبية.

2- إنه من الصعب أن تتحول المنشآت اليابانية الكبرى للاستثمار على نطاق واسع في الأسواق العربية، وذلك لأسباب بعضها مفهوم وبعضها غير مفهوم تماماً، وقد ينتج عن الطابع المتعدد والحذر لليابانيين في التعامل الخارجي، وأسلوبهم البطيء المتدرج في اختراق الأسواق – غير السوق الأميركية التقليدية.

لذا يجب عدم التعويل في المدى القصير على الشريك الياباني، بيد أنه يجب، بصفة عامة، توسيع مدى التعاون التكنولوجي الخارجي للعرب، بعدم قصره على أوروبا وأميركا، وإنما إحداث التنوع فيه شرقاً وشمالاً وجنوباً، بما في ذلك، بالطبع، الاتجاه إلى اليابان، كأحد البدائل المتاحة. فالنابان إذن تمثل فرصة للتنوع الضروري، وإن لم تكن فرصة لكسب شريك رئيسي جاهز في الأجل القصير.

فلسطين أضحت علاقة عمل مربحة لكافة المشاركين فيها



محاصرة بينهما.

الكاتب يجزم بأن فلسطين أضحت تجارة أو علاقة عمل (business) مربحة للغاية لكافة المشاركين فيها. والمؤلف يوضح أن مسار الحلول المقترحة وضع كي تفشل، رغم ادعاء الأطراف الدولية المشاركة عكس ذلك؛ أي وفق مقولة «العملية نجحت لكن المريض توفي»!

مروحة المواضيع التي يطرحها المؤلف واسعة، وقد عملنا على تناول جوانب في المؤلف لم يتطرق إليها زملاء سبقونا إلى عرضه في منابر أخرى، لكن من المفيد لقارئ هذا العرض سرد محتوى المؤلف التفصيلي ذلك أن هدفنا هنا إثارة اهتمام القارئ به...

- المقاربة النيوليبرالية لحل النزاعات وبناء الدولة.

- الوصول إلى السلام: لمحة عن العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية المؤدية إلى عملية أوسلو للسلام.

- وضع تصميم حل. الرحلة: بناء السلام النيوليبرالي عملياً 1993-2000.

- المنفذون: محدود بنية الاقتصاد السياسي الفلسطيني - الإسهام الإسرائيلي.

- التخمين الظني: محدود بنية الاقتصاد السياسي الفلسطيني - إسهام المساعدات الدولية.

- الفاعلون السياسيون الفلسطينيون يفاوضون بناء السلام النيوليبرالي.

- الإيجار والسعي للإيجار والتسوية السياسية لسنوات أوسلو.

- إعادة بناء الدولة. الفياضية.

- تحفيز التنمية المضادة.

الكاتب يخلص أخيراً إلى أن النتائج المعاشة ليست نتاج مؤامرات حيك في الظلام، ذلك أنها اتفاقيات وتوافقات معلنة ومتوافرة لمن يريد الاطلاع عليها، لكن مع عدم نفي وجود تصميم على تمرير بعض الحقائق الناتجة في ما يسميه الأراضي المحتلة، والتي أدت إلى «الإبادة المجتمعية - sociocide».

خاتمة ضرورية

لعل من المهم أن نشير بأصابع التركيز إلى الاعتبار الدينامي في التعامل مع التغيرات المتلاحقة في بنية العلاقات الدولية، الاقتصادية منها والسياسية، وفي هيكل النظام العالمي. وقد أصبح من المهم أن نعيد النظر في شبكة التحالفات الاستراتيجية للعرب، بأعمق ما يمكن وعلى أوسع رقعة ممكنة أيضاً. من هذا المنظور، نجد راهناً أن روسيا والصين شريكان محتملان قويان للوطن العربي بأقطاره المختلفة. وقد برهنت روسيا خلال السنوات القليلة الأخيرة على مقدرة عالية في مضمار «ممارسة القوة» في العلاقات الدولية، خاصة في دوائر الأمن القومي الروسي للصيقة، كما بدا في الموضوعين الأوكراني والعربي السوري، من دون منازع.

وبرهنت الصين على دينامية عالية في الفضاء الاقتصادي العالمي، على محاور متنوعة مبهرة، كما في آسيا الوسطى وأوراسيا (من خلال منظمة شنغهاي) وفي الامتداد الآسيوي-الأوروبي مروراً بقوس شبه الجزيرة العربية وقناة السويس (من خلال ما يسمى بمبادرة الحزام وطريق الحرير)، وكذا في القارة الإفريقية كما هو معروف.

لذا، ينبغي إحداث التوازن في دوائر الحركة العربية المرتقبة، بعيداً عن «البوصلة» الأميركية التي طال بها الأمد وتقادماً بها العهد، فعدت بالية وتمثل نوعاً من «العبء» الحقيقي على أمة العرب؛ تأخذ ولا تعطي لا بل تأخذ ثم تعطي في المقابل حزماً متتابعة من الأفعال الكارثية، كما في قضية «القدس» وقبلها قضية «داعش». فهل أن الألوان حقاً لإحداث التنوع الملائم في خريطة المعاملات الدولية للعرب، لتقليل للخسائر في الأقل، وتعظيماً للمكاسب، إن أمكن ذلك؟

* أستاذ في معهد التخطيط القومي. القاهرة